

الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية ... مظاهر التبعية، وتجليات الانفصال

أ د/محمد السعيد عقيب/ قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر

ط.د/ محمد العيد قدع/ قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر

الملخص:

إن علاقة الدولة العثمانية بإيالاتها مثار جدل كبير بين المؤرخين، فمن قائل أنها علاقة التابع بالمتبوع، ويقابلها الرأي الذي يقول بالنديّة بين الطرفين، ومن الولايات العثمانية التي طالها هذا الجدل ولاية تونس، التي أسالت الكثير من الخبر، وقامت لأجلها مهاترات جمة، خاصة بين الدولة العثمانية التي تقول بأن تونس جزء من أملاكها، وترتكز في ذلك على النظرة التاريخية، وفرنسا التي رأت بعين استعمارية أن تونس دولة مستقلة بذاتها.

وفي هذا المقال سنتتبع ما تيسّر لنا من الشواهد والأحداث، والأدبيات التاريخية المتناولة للموضوع، محاولين تمحيصها وتحليلها والاحاطة بجوانبها، حتى يتسنى لنا الخروج بنتائج أقرب للموضوعية، وفي هذا الإطار تظهر لنا أكبر صعوبة في البحث، نظرا لميول الكتاب الذين يتعاطفون مع الدولة العثمانية، فيتناولون الجانب الذي يخدم توجههم، أو أصحاب الميول المعاكسة الذي يؤكدون عكس آراء الكتاب الأول، وبين هذا وذاك يصبح الباحث داخل دوامة ليس من السهل الخروج منها، إلا بالقراءة المتأنية المخصصة لأفكار الطرفين، والنظر للشواهد، ومحاولة التوفيق بين كل ذلك، للوصول إلى أحكام تلامس بعض جوانب الحقيقة.

Abstract:

It's plain enough, that the relationship between the Ottoman empire and its belonging states was a matter of a great controversy discussions among historians, some claimed it's a mere relation of the master and his slave others however, said

it's a competitive relationship. Among the Ottoman states that raised a fierce argument was Tunisia; this later was the subject matter of many disputes. in one hand, the Ottoman empire insisted that Tunisia is a part of its own property basing on a pure historical background, and in the other hand France basing on a colonial consideration claimed that Tunisia is a free and independent state.

المدخل: من تونس الحفصية .. إلى تونس العثمانية

عاشت تونس ما يربو على الثلاثة قرون في ظل الدولة الحفصية (1228-1574م)، لكن - وحسب الفكر الخلدوني - دبّ الوهن في جسمها ونخر الضعف في أوصالها آخر مراحلها، وصادف ذلك وجود قوتين فتيتين تسعيان لفرض نفسيهما على الحوض الغربي للبحر المتوسط، وهما مملكة اسبانيا المسيحية التي استولت على الاندلس من أيدي المسلمين، وأرادت ملاحقتهم والقضاء على كل ما هو إسلامي بوصية ملكتهم إيزابيل، والدولة العثمانية الإسلامية التي قدمت للمنطقة للذود عن حياض الاسلام والوقوف في وجه المدّ الايبيري.

وبعد فترة مدّ وجزر وكرّ وفرّ بين العثمانيين والاسبان امتدت لسنوات (1534-1574م)، دخلت تونس نهائيا تحت عباءة آل عثمان، وأصبحت سنجقا⁽¹⁾ يُدار من طرف بايلرباي الجزائر إلى سنة 1587م، حين تمّ تحويلها الى ايالة يحكمها "باشا" يعينه السلطان العثماني، ويساعده ديوان إستشاري مكوّن من ضباط عسكريين، غير أنه ما لبث أن استولى "الدايات"⁽²⁾ على الحكم بعد ثورة 1591م⁽³⁾، وغدا منصب "الباشا" شرفيا، ولاستحالة اقامة ديمقراطية عسكرية بين الدايات، انتهى الامر بانفراد أحدهم

بالحكم سنة 1598م وهو عثمان داي (1598-1610م)، وقد أبقى العثمانيون على نظام "المحلة" ⁽⁴⁾ بعد ضمّهم لتونس سنة 1574م ⁽⁵⁾، حيث كان معمولاً به أثناء العهد الحفصي المنقرض، وجعلوا على رأسها قائد برتبة باي. ⁽⁶⁾

أثناء فترة حكم يوسف داي (1610م-1637م) تحوّل الحكم شيئاً فشيئاً من الدايات إلى البايات، وحكمت منهم أسرتان أولهما الأسرة المرادية وأول بابائها أسطى مراد كورسيكو الذي تنسبت إليه الأسرة، والذي عمل في منصب الباي في الفترة (1613م-1631م) وتقلد لقب الباشوية من السلطان العثماني نفسه، وشغل المنصب من بعده ابنه حمودة (1631-1665م)، الذي يعد المؤسس الحقيقي للأسرة المرادية حيث اتخذ إسم المرادي، واستمر حكم الأسرة إلى سنة 1702م حينما أقدم أحد قواد الجيش ويدعى إبراهيم الشريف على قتل آخر الدايات المراديين وهو مراد الثالث بن علي "بوبالة" ⁽⁷⁾ (1698م-1702م)، وممّوته انتهى حكم الأسرة المرادية. ⁽⁸⁾

وفي سنة 1705م دارت معركة عنيفة بين عثمانيي الجزائر تونس أسر فيها إبراهيم الشريف، فنصّب أهل الحل العقد الباي حسين بن علي (1705-1740م) على حكم تونس، حيث قام بدوره بإرساء حكم وراثي للبلاد تحكمه سلالته "الأسرة الحسينية" ⁽⁹⁾، إلى غاية استقلال البلاد عن الحماية الفرنسية وإعلان الجمهورية سنة 1957م.

يعد عهد حمودة باشا (1782-1814م) العصر الذهبي للأسرة الحسينية، إذ قام بأعباء الولاية أحسن قيام، بسبب اختياره لرجال أكفأ أصحاب رأي وحزم، وبعد موته تتابع على حكم الايالة بايات ضعاف، ومع تغيّر الموازين الدولية فانزلق وضع تونس الى الهاوية، بالرغم من محاولات الإصلاح، ومنها محاولات المشير أحمد باي (1837-

1855م) الذي قام بجملة من الإصلاحات ومنها محاولته إصلاح الجيش، ولكن هذه الإصلاحات لم تكن ذات بال، كما أثّرت على مالية البلاد ووضع خزينتها، وأخذت الأمور تتطوّر بالتدريج إلى تدخل فرنسا وفرض سلطتها على البلاد، وتولى بعده المشير الثاني محمد باي (1855-1859م)، الذي أصدر عهد الأمان في 1857م، والذي يضمن فيه حقوق الرعية، ومساواة أهل الذمة بأهل البلد، بالإضافة إلى منح الجاليات الأوروبية الحق المطلق في الانجاز وامتلاك العقار، ولا اختلاف بينهم وبين أهل البلاد، ومنا هنا يتجلى التدخل الخارجي في وضع بنود عهد الأمان، وآل الأمر بعد محمد إلى أخيه المشير الثالث محمد الصادق باي (1859-1882م) ويعد الأمير الثاني عشر في الدولة الحسينية والذي عرف بعدم اكتراثه بأمر الرعية والاستسلام للمذاته، تاركا السلطة لحاشيته، وأدى توالي الازمة المالية لتونس بسبب تراكم الديون، إلى تشكيل لجنة مالية دولية عام (1869م) تشرف على مالية الإيالة، هذه اللجنة التي مهدت للحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م.⁽¹⁰⁾

1- مظاهر تبعية تونس للدولة العثمانية:

تأكيد شرعية حكام الإيالة بفرمان التولية من السلطان العثماني: ⁽¹¹⁾

على الرغم من أن تعيين الدايات ومن بعدهم البايات ⁽¹²⁾ كانت تتم محليا، فإنهم حريصين على طلب فرمان التولية من السلطان العثماني، فهذا إقرار منهم بأن تونس لديها نوع من التبعية للدولة العثمانية، ومن هذه الفرمانات:

فرمان التولية 1824م للباي حسين باشا. ⁽¹³⁾

فرمان التولية من محمود الثاني لأحمد باي ورتبة "مشير"، ومطالبته بإدخال التنظيمات "إصلاحات" الحديثة لإصلاح أوضاع تونس أسوة بالسلطنة. ⁽¹⁴⁾

الفرمان الهمايوني الصادر عام 1871م الذي أقر ولاية المشير محمد الصادق باي، مع التأكيد على انضواء إيالة تونس ضمن أملاك الدولة العثمانية بامتيازات ⁽¹⁵⁾ وهي:

توارث البيت الحسيني لحكمها.

يتأّس الباي المناصب الشرعية والعسكرية والمالية.

للباي الحق في عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية.

وهناك اختصاصات غير منوطة بالباي، وأغلبها من حق السلطان العثماني، وهي:

إشهار الحرب وتغيير حدود الايالة منوطة بالسلطان وليست من عمل الباي.

تتم الخطب على المنابر باسم السلطان.

سك النقود تكون باسم السلطان.

الابقاء على العلم المرتبط بالدولة العثمانية.

في حالة وقوع السلطنة في حرب، يجب على الإيالة تقديم مساعدات عسكرية حسب استطاعتها.

تسير إدارة البلاد وفق الشريعة الاسلامية والتنظيمات الحديثة الملائمة. ⁽¹⁶⁾

الإعتراف الدولي:

اتفقت الدول الأوروبية على أن لا يكون لتونس سفير أو قنصل في الخارج، وإنما تمثلها الدولة العثمانية، وعند الحاجة ترسل ممثل لها باسم "مبعوث"، تنتهي صلاحيته بانتهاء مهمته، وبالرغم من أن تونس لها وكلاء في الدول الأجنبية، لكن من الناحية الرسمية غير معترف بهم.⁽¹⁷⁾

لما زار المشير أحمد باي فرنسا أواخر عام 1846م بدعوة من لويس فيليب ملك فرنسا، واستقبله استقبال الملوك دون وساطة السفير العثماني، احتجت الدولة العثمانية على قبول هذه الزيارة بغير حضور ممثل عن السلطان، فلم تدعي فرنسا استقلالية تونس، بل كانت أعذارها بأن الباي أتى زائراً لفرنسا، وقد حضر وقت غياب ممثل الدولة العثمانية، وأنه ليس بالإمكان عدم استقباله، خصوصاً وأن الباي استقبل أبناء الملك الفرنسي حين زيارتهم لتونس وأكرم مثواهم، غير أن بريطانيا أرسلت للباي وهو بباريس أنها لن تقبله إلا بحضور ممثل السلطان.⁽¹⁸⁾

إقرار وزير خارجية فرنسا لنظيره الروسي بعد حرب القرم، بأن تونس من الممالك العثمانية وإن كان لها امتيازات.⁽¹⁹⁾

وحين أراد قنصل إنجلترا رتشارد وود الضغط على الباي لإقامة دستور تسير به البلاد، قال له: "[...] ودولتكم مأمورة بذلك من سلطانكم العثماني، وأتاكم فرمانها في التنظيمات الخيرية وأجبتكم بالامتثال [...]".⁽²⁰⁾

في سنة 1863م طلبت تونس قرض من فرنسا من غير موافقة الباب العالي، فكان من رأي وزير خارجية فرنسا بأنه يلزم على الباي أن يطلب رضا الباب العالي ليصح القرض.

ولما أصدر السلطان العثماني عبد العزيز فرمان 1871م الذي يعلن صراحة أن تونس ضمن الأملاك العثمانية لم يعارضه أي من القناصل.

في مؤتمر برلين حين تشاحن وزيرى فرنسا وأنجلترا حول قبرص، ردّ الأخير على الأول بأن إنجلترا لا تعارض فرنسا في الاستيلاء على تونس، شريطة أن ترضي الدولة العثمانية صاحبة الملك⁽²¹⁾، وهو إقرار من البلدين بأن تونس تتبع التاج العثماني.

سك العملة باسم السلطان والدعاء له على المنابر:

منذ أن دخلت تونس في إطار الدولة العثمانية، كان السلطان العثماني يختص بذكره في المنابر الجمعية وغيرها، وضرب اسمه على السكة، وحين أراد المشير محمد باي كتابة اسمه على العملة التي سكها، كتبه بشكل ملتوي وخط صغير على ظهر العملة بعبارة "في عهد محمد"، في حين أن اسم السلطان احتل كل وجه العملة بعبارة "السلطان الغازي عبد المجيد خان".⁽²²⁾

مساهمة تونس في الخزينة العثمانية:

إذ كانت تونس تقدم مقدارا من المال سنويا لخزينة الدولة العثمانية، وإن كانت تحجم عن ذلك أحيانا - خاصة في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي - وتطلب من السلطان اسقاط هذه المساهمة عنها، متحججة بعدم قدرة الإيالة لفقرها من جهة، ولظروفها الصعبة من جهة أخرى.⁽²³⁾

نوع المراسلات بين الطرفين:

كانت الكتب المرسلة من السلطان إلى البايات مصاغةً بالرفعة والعلو والتفخيم، وهي عبارة عن مراسيم سلطانية لتزكية الباي في توليه حكم الإيالة، أو توجيه أوامر للبايات قصد تنفيذها، أما مراسلات البايات إلى السلطان فهي مزينة بعبارات خفض الجناح وأمارات التبعية، وتكون لطلب التولية، والتهنئة للسلطان الجديد، أو لعرض مشاكل الإيالة، وتكون هذه المراسلات مصحوبة بهدايا فاخرة⁽²⁴⁾، ومنها:

تعدد ألقاب السلطان في المراسلات والمعاهدات بين دار الخلافة والإيالة، ومنها لقب "سلطان تونس" مثل ما حدث في معاهدة 27 ماي 1673م.

بعث محمد باي رسالة طلب التولية، وكانت تعجّ بعبارات التبجيل والخضوع والتبعية للخليفة، ومعها هدية فاخرة للسلطان، ومدد للسلطنة في حربها مع روسيا حول القرم، ومن العبارات الواردة في هذه المراسلة: "التحيات لأمر المؤمنين [...] يتهل بها عبد إحسانكم المجتهد الذي شبّ على خدمته، محمد [...] لقد شبّ عبدكم في ظل إمبراطوريتكم [...] ونحن نعلق آمالنا على رضا جلالكم...".

طلب محمد الصادق باي لفرمان التولية، مع المزيد من التفضل وقد نال مرغوبه سنة 1871م.⁽²⁵⁾

تدخل الدولة العثمانية في أزمات تونس:

عند الأزمة التجارية بين تونس وسردينيا في الفترة (1834-1844م) التي كادت أن تؤل إلى حرب بين الطرفين إذ وصل الأمر إلى تعبئة البلدين لجيشيهما، حينها تدخل الباب العالي وأصلح الوضع بينهما، مؤكدا في الوقت ذاته لحقوقه العليا على تونس.

من ذلك أنه أثناء ثورة علي بن غداهم سنة 1864م أرسلت الدولة العثمانية سفيرها لدى إيران الداهية حيدر أفندي لمساعدة الإيالة على تجاوز محنتها والقضاء على الثورة، ومعه مليون ونصف فرنك مساعدة لتونس.

وفي سنة 1871م وأثناء إنشغال فرنسا بحربها مع ألمانيا، أرادت إيطاليا الاستئثار بتونس، لولا أن حالت الدولة العثمانية دون ذلك⁽²⁶⁾

الحفاظ على العلامات الخارجية للسيادة العثمانية:

حيث لم يكن لتونس قنصل قبل الحماية، فرغم استقلالها الداخلي عن الحكم العثماني المباشر، إلا أنها لم تبلغ به درجة الاستنابة السياسية في المجتمع الدولي، وإنما سيادتها الخارجية كانت للدولة العثمانية، التي كانت تمثل كافة الممالك العثمانية ومنها الإيالة التونسية⁽²⁷⁾، ويدخل في هذا الإطار أن ممثلي الدول الأوروبية كانوا في الآستانة برتبة سفير، لكن في الممالك التابعة للدولة العثمانية كانوا برتبة قنصل، وكان الحال كذلك في تونس.

أوامر السلطان العثماني:

كان حكام تونس يولون أهمية للأوامر الصادرة عن السلطان العثماني، وحتى عندما يزمعون عدم تطبيقها، فإنهم لا يعصونها مجاهرة، بل يتملصون منها بتعالييل ومبررات مع الاعتذار المصحوب بالهدايا طبعاً:

لما غزا نابليون بوناپرت مصر عام 1798م أمر الخليفة العثماني حمودة باشا باي تونس بقطع علاقته مع فرنسا، فقطعها وإن أبقى على بعض المبادلات التجارية.⁽²⁸⁾

لما انهزم غومة المحمودي⁽²⁹⁾ أمام قوات والي طرابلس طلب من الباي محمد اللجوء للجنوب التونسي مع القبائل المؤيدة فقبله الباي بوساطة من قنصل فرنسا ليون روش⁽³⁰⁾، لكن لما أمره السلطان العثماني بطرده، وجّه له محلة من الجيش النظامي وخاض ضده حربا لمدة 06 أشهر، طرده عقبها من الإيالة.⁽³¹⁾

وفي سنة 1830م لبس السلطان العثماني محمود الثاني اللباس الأوروبي، وأصدر أمره لولاة الممالك العثمانية ومنها إيالة تونس بلباسه، فما كان من الباي حسين الثاني (1824-1835م) إلا أن خلع الثياب العربية وارتدى اللباس الاوروي.⁽³²⁾

في سنة 1840م أمرت الدولة العثمانية والي تونس العمل بالتنظيمات فأجابه أحمد باشا الوالي بالامتنال، غير أنه طلب وقتا للعمل بها مع مراعاة ما يلزم من التغيير بسبب عادات البلاد، ولما ألح عليه السلطان العثماني بإتمامها سنة 1842م، أرسل له أحمد باشا هدية فاخرة، منها أول كرويطة "سفينة حربية" من صنع تونس و50 ألف ريال دورو وهو يعادل 250 ألف فرنك، وطلب من السلطان العثماني إمهاله بعض الوقت للعمل بالتنظيمات.⁽³³⁾

تقديم الدعم للدولة أثناء حروبها (جنود، مراكب...):⁽³⁴⁾

في هذا الشأن يصرح ابن أبي الضياف كاتب سرّ بايات تونس: " [...] والعادة أن تونس تبعث شقوفا حربية لإعانة الدولة العثمانية إذا كان لها حرب [...] "⁽³⁵⁾، وسوف نرى أن هذه العادة مبنية على عامل التبعية أكثر من أن يكون عامل تضامن إسلامي، كما يحلو لبعض الكتاب الغربيين نعته، ومنهم المستشرق روبرت مانترا الذي قاله في فقرة ثم نقضه في الفقرة الموالية، على أن تقديم الدعم واجب على الولايات.⁽³⁶⁾

ففي نوفمبر 1854م هبّت تونس للمساهمة في نجدة السلطنة في حربها مع روسيا المسماة بحرب القرم⁽³⁷⁾ وأرسلت جيشا بعتاده وعدته، قوامه 14 ألف جندي من الطبحية "المدفعية" والرجالة "المشاة" والفرسان والبحرية، و 07 مراكب بحرية كبيرة، واكثرى 65 مركبا لإقالة الجيش.⁽³⁸⁾

الاعانة العسكرية وأبرزها الاسطول التونسي لإعانة الدولة في مواجهة الحركة الانفصالية باليونان سنتي 1821 و 1826م بعد مكاتبة السلطان لسائر ممالكه⁽³⁹⁾

على الرغم من تراخي علاقة التبعية، فقد شارك الاسطول التونسي في معركة نافرين⁽⁴⁰⁾ 27 نوفمبر 1827م إلى جانب الدولة العثمانية وتحطم فيها.⁽⁴¹⁾

وحين تعجز الايالة عن تقديم الدعم للسلطنة، كانت تلجأ إلى وسائل بديلة لتقديم إعانة، تحفظ لها ماء الوجه، وتجلى ذلك خاصة في حروب البلقان⁽⁴²⁾:

فأثناء بين الدولة العثمانية والصرب عام 1876م طلبت السلطنة إعانة عاجلة من تونس التي كانت عاجزة عن جمع الجيش وتجهيزه، فعمدت - وباقتراح من الوزير الأكبر خير الدين باشا إلى صنع اكتتاب للمواطنين، وبذلك جمعت مقدارا محترما من المال أرسلته كمساعدة.

ولما تفاقمت الأزمة البلقانية أرسلت الآستانة طلبا آخر للمساعدة بعدد من البغال والخيول للنقل، ففعلت الإيالة نفس الخطة حيث لجأت للاكتتاب، ومطالبة كل عمل من العمالات بعدد من البغال والخيول، وتنافس المواطنون بحماس قيّاض حتى أنهم جمعوا أكثر من المطلوب، حيث ما بلغ جمعه 810 من الدواب وقرابة 900 ألف ريال.

ومع استمرار الحرب طلب السلطان وإلحاق إرسال الجنود، ورغم ضائقة تونس المالية والعسكرية إلا أنها جمعت 4000 جندي و3500 من المشاة و500 من الطبجية "المدفعية" بلباسهم وسلاحهم القديم، بالإضافة إلى 200 دابة، ووضعت الجميع تحت إمرة أمير لواء عسكر التريس "المشاة"، ولانعدام المراكب التونسية التي ستوصلهم لخطوط المواجهة، بقي الجيش ينتظر المراكب العثمانية لتحمله، لكن ما لبث أن وقع الصلح وانتهت الحرب فلم يذهب الجيش.⁽⁴³⁾

طبيعة الزيارات الرسمية المتبادلة:

إن البعثات بين الدولة العثمانية وإيالة تونس تبيّن علاقة التبعية، حيث تكون من تونس إلى الآستانة إما لطلب فرمان التولية، أو لتهنئة السلطان أو للإعتذار عن تقديم واجب...، وتكون محملة بالهدايا للسلطان وحاشيته، أما من السلطنة تجاه تونس فعادة ما تكون عند وقوع تونس في أزمة تستوجب التدخل لحلها، أو للتفقد:

زيارة الضباط العثمانيين تونس وتفقدتهم للمواقع العسكرية، مثل زيارة الضباط الثمانية القادمين من الآستانة عن طريق طرابلس، وتفقدتهم للمواقع العسكرية والأسوار وأبراجها والأسلحة.

تردد قطع الاسطول العثماني على تونس من حين لآخر، وكانت الإيالة تتكفل بتزويده بجانا بمؤنثه اليومية، ومؤونة الطريق إلى اسطنبول، مع تكاليفها الباهضة التي تبلغ 10 آلاف ريال يوميا.⁽⁴⁴⁾

بعثات الإيالة الرسمية المستمرة للآستانة ليقدموا ولاء الباي وخضوعه للخلافة.⁽⁴⁵⁾

سفارة الشيخ ابراهيم الرياحي⁽⁴⁶⁾ من قبل المشير أحمد باي الى اسطنبول، ليطلب من السلطان محمود الثاني اعفاء الايالة من دفع مستحقاتها إلى الخزينة العثمانية، وقد كانت قيمتها 04 ملايين ريال، فتم إعفاء تونس منها بضع سنوات.⁽⁴⁷⁾

زيارة مبعوث السلطان العثماني حيدر أفندي لتونس أثناء ثورة علي بن غداهم 1864م، لاستطلاع الأحوال، والتأكيد على الترابط، الذي ينبغي أن يستمر خاصة في مثل هذه الظروف.

زيارة خير الدين باشا باسم باي تونس لإسطنبول بعد انتهاء ثورة ابن غداهم، لشكر السلطان على مساعدته تونس في خروجها من محنتها.⁽⁴⁸⁾

سفارة خير الدين باشا لإسطنبول لطلب فرمان تولية محمد الصادق باي على حكم تونس، وقد جاء فرمان ومعه حقوق السلطان العليا على الايالة التونسية، مع امتيازات خاصة لتونس.⁽⁴⁹⁾

إرسال الهدايا خاصة عند قيام سلطان جديد أو طلب فرمان التولية:

ومثاله ترأس وزير الحرب الفريق رستم لوفد تونس عام 1876م لتقديم التهنية، عند تولية السلطان العثماني مراد (1876م) وفي نفس السنة عاد الوفد لتهنئة السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908م)، والملاحظ هو عدم إرسال الهدايا لحاشية السلطان، ويعود ذلك للأزمة الحانقة التي تعيشها البلاد.⁽⁵⁰⁾

2- العوامل المساعدة على بقاء التبعية:

تدرجت الولايات الغربية للدولة العثمانية - ومنها تونس - نحو الحكم الذاتي، ومع ذلك بقيت تابعة للدولة العثمانية، ولا شك أن العلاقة الباقية في صالح الطرفين، حيث أن العثمانيين لا يريدون لتلك الولايات أن تنفصل عنهم نهائياً، وكذلك الشأن بالنسبة للولاة الذين لم يكن لهم مناص من المظلة العثمانية، التي تشكل لهم ضماناً ضد ضغوط الدول الأوروبية.⁽⁵¹⁾

ولذلك فإن رضوخ البايات لهذه التبعية يعود إلى:

مكانة دولة الخلافة داخل البلاد: ونستشف ذلك من النجاح الباهر الذي حققته عملية الاكتتاب لسكان تونس، التي قام بها الوزير خير الدين باشا، لمساعدة الدولة العثمانية في حرب البلقان، فعملت العامة بحماس وتسابقوا في عملية التبرع، فهذا ما يبين رسوخ شعور الفياض تجاه الخلافة.⁽⁵²⁾

الضغط الممارس من طرف النخبة السياسية: كثير من الساسة التونسيين الكبار "خير الدين باشا، محمد قبادو، محمد بيرم الخامس، الجنرال حسين، الجنرال رستم..." كانوا دائمي المناداة بضرورة تغليظ وشائج الترابط بالدولة العثمانية، وتلك هي الوسيلة الأجدى للحفاظ على سلامة تونس من المطامع الخارجية، وبعد فرض الحماية الفرنسية على البلاد استندوا لإبطال معاهدة الحماية على أن تونس لم تكن مستقلة عن دولة الخلافة العثمانية، وعليه فإمضاء الباي على المعاهدة ليس شرعياً.⁽⁵³⁾

بعد مقر السلطنة الذي لا يشكل خطراً كبيراً من جهة عزل البايات وتولية غيرهم.

الاستناد على الدولة العثمانية عند الشدائد ومنها حال تزايد الضغوط الخارجية على تونس⁽⁵⁴⁾

أما قبول الباب العالي لهذه المظاهر دون التبعية الكاملة:

لأنه يعلم علم اليقين أنه لن يستطيع الحصول على أكثر من ذلك.

خوفه من عمل يكون عاقبته الانفصال التام للإيالة⁽⁵⁵⁾، خاصة في ظل تريض فرنسا وتدخلها وتحريضها المستمر لاستقلال تونس عن دولة الخلافة.

3- تجليات نزوع الإيالة نحو الانفصال:

بالرغم مما تقدم فقد كانت تبعية تونس للدولة العثمانية ضعيفة خاصة في الفترة قبيل فرض الحماية، وغير ملزمة في كثير من الأحيان، فقد كان الباي يجمع بين يديه السلطتين التشريعية والتنفيذية⁽⁵⁶⁾، فكانت البلاد تملك شبه استقلال، أو إن شئت فقل حكم ذاتي.

وقد بدأت بوادر الانفصال منذ استيلاء الدايات على الحكم عام 1591م، ثم أنشأ الداوي عثمان (1598-1610م) وظيفة "الباي" لاستخلاص الضرائب وفرض الأمن، لكن ما لبث هذا الباي أن افتكّ حكم البلاد من أيدي الدايات⁽⁵⁷⁾، وذلك منذ الباي الثاني مراد كورسيكو (1613-1631م) الذي تحصل على لقب باشا من الباب العالي، ونقل منصبه إلى ابنه حمودة باشا (1631-1666م) الذي يعتبر مؤسس السلالة المرادية التي حكمت تونس إلى عام 1702م، ثم سار بايات الدولة الحسينية على نفس المنوال⁽⁵⁸⁾، فاضطرت الدولة العثمانية إلى التعايش مع هذا الوضع، وبرز مظاهر النزوع نحو الاستقلال:

تعاقب الدايات والبايات على حكم تونس بالتعيين المحلي: فقد اغتصب الدايات على الحكم وعينوا منهم حاكم تونس، ثم افتكّه منهم البايات، فعمد مراد كورسيكو إلى توريثه

لابنه حمودة، فكانت بذلك سنّة في البلاد، وفي عهد الاسرة الحسينية كان الأكبر سنّا في الاسرة هو الذي يتوّج بالحكم، وما تولية السلطان إلا مظهر مكمل. ⁽⁵⁹⁾

عقد المعاهدات مع الدول دون الرجوع للخليفة العثماني: ⁽⁶⁰⁾ وكانت هذه المعاهدات من ابرز ما ارتكزت عليه فرنسا في اثبات استقلال تونس.

التلكؤ في تنفيذ أوامر السلطان العثماني وأحيانا معارضته:

فعندما دعا السلطان العثماني الباي حمودة باشا لقطع علاقاته مع فرنسا سنة 1798م على إثر حملة نابليون ⁽⁶¹⁾ على مصر، نفّذ الباي بعض الأمر وذلك لإبقائه على بعض العلاقات خاصة التجارية.

ويدخل في هذا الاطار تدخل الباي حمودة باشا في إيالة طرابلس في 1794-1795م، وإعادة أسر القرملي لحكم الإيالة "لكنه عاد وبعث بالهدايا النفيسة استرضاءً للسلطان، ودافعا بما مقتته عن الإيالة". ⁽⁶²⁾

كما أن أحمد باي زار فرنسا دون استئذان السلطنة، ولما رفضته انجلترا إلا بحضور ممثل السلطان اغتمّ لذلك.

في أول دستور للبلاد "عهد الأمان":

لم يشير عهد الأمان للدولة العثمانية ولو بإشارة ⁽⁶³⁾، والمؤكد أن ذلك يعود إلى ضغط الدول الكبرى، لاسيما فرنسا بعد مقتل اليهودي على يد الباي.

تعريب الدواوين: ومنها تحويل المراسلات بينهم وبين السلطنة الى اللغة العربية بدل التركية.

اتخاذ راية غير الراية العثمانية:

محاولة تونس المؤسسات: ومنها إنشاء أحمد باي لجيش نظامي بعدم التركيز على العنصر التركي. (64)

4- العوامل المؤدية لمحاولة الانفصال: (65)

بعد تونس عن مركز الخلافة حيث استغله بعض الحكام لتحقيق أهدافهم الاستقلالية.

القلق والمشاكل القريبة من مقر الخلافة التي ألهمت الدولة عن ولاياتها البعيدة.

رسوخ قدم تقاليد الإدارة والحكم: "منذ العهد الحفصي" مكن مؤسسة نابغة من هذه التقاليد وهي "المحلة" بخلق هذا الوضع "الاستقلالي".

مبادرة المراديين: إن توارث الأسرة المرادية حكم تونس قد أكسب البلاد شرعية نمط الحكم هذا، وعزز الحكم الذاتي فيها، وقد أستغل ذلك الباي حسين بن علي (1705-1740م) لتوريث حكم تونس لبنيه "الاسرة الحسينية" بذات الصفة والكيفية التي حكم بها المراديين، وبالتالي فإنّ تعاقب سلالتين حاکمتين على تونس "المرادية ثم الحسينية"، تمكنتا من ضمان انتقال السلطة بشكل وراثي لزمان طويل، وبوضع شبه مستقل عن الباب العالي.

اعتماد البايات سياسة تونس الإدارة: بالاعتماد على الكراغلة والأهالي، وضعف اعتمادهم على الأتراك. (66)

خصوصية تونس: وحدة وتلاحم المناطق التونسية، بالإضافة إلى التجانس السكاني "الغالبية الساحقة ديانتهم الاسلام ويتكلمون العربية"

انفتاح الإيالة على أوروبا: وخاصة فرنسا التي عملت منذ احتلالها للجزائر، على تشجيع المشير أحمد باي على سلوك سياسة تباعد عن الدولة العثمانية، حتى يسهل عليها قضم هذه التفاحة على حد تعبير بسمارك، وبالتالي كانت العلاقات بين تونس والآستانة تتأثر باستمرار محاولات فرنسا قطع الروابط بينهما.⁽⁶⁷⁾

طبيعة الحكم في الدولة العثمانية (اللامركزية): حيث كانت تطلق يد الوالي في التصرف بحكم ولايته، بحيث يكون له التفويض المطلق وهذا لاتساع أطراف الممالك.

5- الجهود العثمانية ضد انفراط العقد:

كانت الدولة العثمانية من حين لآخر تحاول ضبط أمور ولاياتها، ومن ذلك محاولتها خلع حسين بن علي، فتحرك أسطولها نحو المياه التونسية، لكن الباي وبسبب استناده على السلطات المحلية، وبسبب تكوينه لقوة عسكرية من الأهالي "الزواوة والصبايحية وقبائل المخزن"، وهمش فيها دور الإنكشارية، استطاع أن يجبر الأسطول على التراجع والانسحاب⁽⁶⁸⁾، وحين احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م، حاولت الدولة تلافي الأخطاء التي أوقعت الجزائر في شرك الاحتلال، فما فتئت تؤكد على حق السلطان في إقليم تونس.⁽⁶⁹⁾

ومن ذلك ما ورد في تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان أثناء ثورة علي بن غداهم في تونس 1864م: "إن تونس تعتبر من الولايات المتممة لأجزاء الامبراطورية العثمانية [...]"، ثم يطلب مساعدة تونس في حل مشكلتها، وذلك بإرسال سفير السلطنة بطهران وهو حيدر أفندي لدهائه في مثل هذه المعضلات.⁽⁷⁰⁾

وكذلك عمل السلطان عبد العزيز لتوثيق أوامر تبعية إيالة تونس للخلافة بإرساله فرمان 1871م، وتضمن تبعية تونس للدولة العثمانية، وتعيين المشير محمد الصادق باي حاكما على تونس بامتيازات خاصة.⁽⁷¹⁾

6- الدور الفرنسي على الخط بين الدولة وولايتها:

تعتبر فرنسا من الدول التي كانت لها علاقات متميزة مع دولة آل عثمان، وأول دولة تحصل على امتيازات داخل السلطنة منذ 1534م، ولا سيما في المناطق القريبة منها "إيالاتي الجزائر وتونس"، وبضعف الدولة العثمانية استغلت فرنسا هذه الامتيازات، للسيطرة على هذه البلدان، وتأتي لها ذلك سنة 1830م باحتلالها للجزائر على حين غفلة من المجتمع الدولي، وأصبحت تتحين الفرص وتحيك الدسائس لتنقض على جارتها تونس.

ومما عملته في هذا المجال أنها أرادت أن تحلل تونس من أي تبعية للدولة العثمانية، فكانت دبلوماسيتها تشجع توجهات البايات الانفصالية وتحثهم على تدعيم مظاهر استقلاليتهم عن السلطة العثمانية، خاصة في أربعينيات القرن 19م، وغرضها من ذلك تحييد الباب العالي ومنعه من التدخل أثناء قيامها بعمل ضد تونس، وكذلك لفت أنظار الدول المنافسة لها على أملاك الرجل المريض الى أن لا تعتدي على الدولة العثمانية، وخاصة إنجلترا التي كانت تدعم مظاهر تبعية الإيالة للآستانة حفاظا على الوحدة الترابية للدولة العثمانية⁽⁷²⁾، ريثما يتم الاتفاق على كيفية تقسيمها وبالإضافة الى ما سبق كانت فرنسا تتخوف من استعمال العثمانيين لتونس قاعدة لهم في دعم الثائرين ضدها بالجزائر.⁽⁷³⁾ ومن أمثلة السياسة الفرنسية في ذلك:

كانت فرنسا تتحفظ وتحتج، كلما أرادت الدولة العثمانية تغيير والي تونس، لتقوية الروابط الهشة بينها وبين ولايتها، ومنها محاولاتها ما بين 1835 و1837م، ولا تدخر فرنسا وسيلة ومنها التلويح باستعمال القوة إن تطلب الأمر، وذلك عبر أسطولها الذي كان كثيرا ما يربط بالسواحل التونسية مراقبا الوضع عن كثب، وكان ذلك يثني الباب العالي عن عزمه نظرا لضعف السلطنة.

استقبلت فرنسا المشير أحمد باي سنة 1847م استقبال الملوك، وتعمدت أن يكون ذلك بغير حضور السفير العثماني.

نشرت صحفيتا (Deba) و(Courrier) سنة 1854م أن باي تونس أعلن نفسه حاكما عليها، وأن نظام الإدارة في تونس مستقل.⁽⁷⁴⁾

وحين انهزم الثائر غومة المحمودي في حربه مع والي العثماني لطرابلس، لاذ بالجنوب التونسي في سبتمبر 1856م، واستجار بباي تونس، فقبله الباي بعد أن شفع فيه ليون روش قنصل فرنسا بتونس، والمحمودي كان يحارب السلطة العثمانية في ليبيا، فكان غرض فرنسا زرع الشقاق بين باي تونس والدولة العثمانية.

كذلك لما سك المشير الثاني محمد باي العملة سنة 1856م، أراد كتابة اسمه على العملة بدل السلطان، وكان من أغراه بذلك قنصل فرنسا، وأراه أن عليه التميز عن أسلافه بفعل شيء لم يفعلوه، لكن شيخ الاسلام بتونس نهاه عن ذلك.⁽⁷⁵⁾

7- موقف حكام تونس

منذ أن تبوء الدايات مقاليد الحكم في تونس، بدأت معه مظاهر العصيان للخليفة العثماني من طرف حكام تونس، أما البايات فقد بلغ الأمر أكبر من ذلك، حيث دافعوا

عن حكمهم الذاتي بامتيازاته، فلما استولى "علي برغل" على إيالة طرابلس بموافقة الآستانة، خشي حمودة باشا أن تلقى تونس المصير ذاته، فتدخل وساعد علي بن محمد القرمنلي على استعادة طرابلس، كما أستعاد جزيرة جربة بعد ان كانت تحت حكم والي طرابلس⁽⁷⁶⁾، كما نازل الجزائريين وانتصر عليهم عند وادي السراط سنة 1807م، واضعا حدا لتدخلهم المستمر في تونس.⁽⁷⁷⁾

ولنفس الهدف عملت الإيالة على الارتكاز على دعائم محلية في إدارة شؤون الإيالة، ومنها تعريب الدواوين، وعملية بناء الجيش، حث كانت تونس تخالف بقية الإيالات في تجنيده، إذ تضاعف فيها طلب الانكشارية من الأناضول، وجرت الاستعاضة عنهم بالقولوغلية⁽⁷⁸⁾ وحتى بأبناء البلد، ففي سنة 1807م كان تعداد الجيش التونسي 20 ألف جندي، لم يكن فيه سوى 1500 تركي.⁽⁷⁹⁾

والخطوة الأكثر جرأة في هذا الإطار، هي إقدام المشير الثاني محمد باي على إصدار دستور للبلاد المسمى "عهد الأمان"، لم تذكر فيه الدولة العثمانية ولو على سبيل الإماء، والأكثر من ذلك أنه عند زيارة نابليون الثالث الى الجزائر قدم عليه الباي وقدم له نسخة من "عهد الأمان"⁽⁸⁰⁾، غير أننا حين نستحضر بعض الاشارات يتضح لنا التدخل الفرنسي القوي في إنجازه، وحتى تلاوته التي تمت بحضور الأسطول الفرنسي قبالة ساحل تونس تحسبا لأي معارضة داخلية ضد الدستور، إذ كانت المهمة المنوطة لهذا الاسطول حماية الباي.

غير أن هؤلاء الحكام لم يقطعوا شعرة معاوية بينهم وبين السلطنة العثمانية، لأنهم يدركون أن هذه التبعية "الشكلية" يستندون عليها كلما أملت بهم الخطوب، وأجلّها تدخل الدول الأوروبية، وأخصّه الخوف من ابتلاع فرنسا لهم بعد الانتهاء من الجزائر⁽⁸¹⁾، فقد كان

الدايات ثم البايات يطلبون فرمان التولية وللألقاب، من طرف الدولة العثمانية، وهو إقرار صريح منهم بتبعيةهم لمن يتفضل عليهم بهذه الرتب، وآخرها كان رتبة "مشير" لآخر البايات قبل الحماية "أحمد ثم محمد ومن بعده محمد الصادق"، وكان هؤلاء الولاة يحتفلون بهذه الألقاب، التي تؤكد شرعية حكمهم، وإنما يعطي الشرعية من يملك البلاد، ومن ضمن إيمانهم بتبعيةهم للدولة العثمانية:

الخوف من مغبة إعانة تونس للقرمانيين، وعدم تهنة السلطان سليم عند تبوئه عرش السلطنة، وذلك بقول الباي حمودة باشا: "[...] ربما ترى الدولة فعلنا هذا عصيانا وخروجاً من الطاعة [...]"، ثم أرسل وزيره يوسف صاحب الطابع للإعتذار من السلطان واسترضائه.

ما جاء في مراسلة الباي مصطفى سنة 1836م إلى قنصل فرنسا، بشأن الاسطول الفرنسي الذي أتى لحلق الوادي، وتزامنه مع وجود الاسطول العثماني بطرابلس: "[...] ومعلوم أننا تحت طاعة مولانا السلطان في أمره ونهييه، وباسمه نخطب في جوامعنا وعلى سكتتنا، فلا يخطر ببالنا أننا نعصيه أو أن نخالف أمره أو نعارضه في شيء".⁽⁸²⁾

عندما عرضت فرنسا - بعد احتلالها للجزائر - على أحمد باي تسوية الحدود رفض ذلك، معللاً رفضه بأن عليه أن يتشاور مع اسطنبول، لأن السلطان وحده الذي له الحق في تغيير حدود دولته.⁽⁸³⁾

وفي سنة 1841م لما كان الوالي أحمد باي بصدد تنظيم المولد النبوي، قال له كاتب سرّه أبو العباس أحمد ابن أبي الضياف: "المناسب أن تخرج من باردو راكباً وعندنا من العساكر ما يكفي للوقوف بين باردو وجامع الزيتونة"، فردّ عليه الباي بقوله: "يفعل ذلك السلطان العثماني وليس لنا أن نفعل مثله فالمناسب الأدب معه"⁽⁸⁴⁾، ويتبين لنا أن

الولاية إلى فترة أحمد باشا على الأقل مازالوا يحترمون السلطان ويخشون تقليده فكان للسلطان العثماني هيئته لدى الولاية.

أثناء محاورة رسول السلطان لعثماني حيدر أفندي لتونس سنة 1864م مع المشير محمد الصادق باي خاطبه الأخير قائلا: "أنا عبد من عباد السلطان"، ويتكرر هذا القول ومثل في كل الوثائق والتقارير والمراسلات التي يبعث بها البايات إلى دار السلطنة.⁽⁸⁵⁾

وحين دخلت القوات الفرنسية التراب التونسي، من غربه بقيادة "Logrot" ومن شماله بقيادة الجنرال "Bréart" سنة 1881م، كان محمد الصادق باي يكرر طلبات الإغاثة من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ويخاطبه قائلا: "[...] لقد وضعت مصيري ومصير الولاية (وليس المملكة) بأيدي الصدر الأعظم والسلطان".⁽⁸⁶⁾

فالملاحظ أنه بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، أصبحت تونس بين قوتين تتجاذبانهما، أولاهما الدولة العثمانية التي أرادت إبقاء مظلتها على تونس، وثانيهما فرنسا التي أرادت أن تحللها من أي ارتباط بالسلطنة⁽⁸⁷⁾، واتجهت السياسة الخارجية للإيالة منذ عهد المشير أحمد باي إلى سنة الحماية للتوفيق بين هاذين الاتجاهين المتناقضين:

محاولة الحفاظ على الارتباط بالدولة العثمانية، بحكم التاريخ والانتماء وبجهد بعض رجال الولاية لعل أبرزهم خير الدين باشا⁽⁸⁸⁾ الذي قال فيه المصلح الكبير محمد قبادو عند سفره إلى اسطنبول للعمل على تمتين الروابط بين الإيالة وعاصمة الخلافة، وكان خير الدين إذ ذاك "وزير البحر":

وأمضى وزير البحر لله درّه * * * سفيرا لإسلامبول يستحكم الربط

الاستقلالية عن الدولة العثمانية وبناء كيان خاص مستقل بذاته، وكان هذا الاتجاه تدعمه فرنسا وتغذيه، لإبعاد تونس عن السلطنة وفصم عرى الترابط بينهما، تحضيراً لاحتلالها. (89)

8- الجدل العثماني الفرنسي بخصوص تونس:

المذكرة العثمانية:

حين اجتاحت الجيوش الفرنسية تونس، احتجّت الدولة العثمانية على ذلك، باعتبار أن تونس جزءاً من أملاكها، وعليه فإن عمل فرنسا اعتداءً سافر على السلطنة، وأرسلت مذكرة احتجاج لفرنسا وللدول الأوروبية بتاريخ 27 أبريل 1881م⁽⁹⁰⁾، وكان استنادها على تبعية تونس لها بالفرمان السلطاني المؤرخ في 25 أكتوبر 1871م⁽⁹¹⁾، وأهم حجج السلطنة بتبعية تونس لها، وعدم شرعية الحملة الفرنسية عليها سنة 1881م:

حادثة قبائل الحدود ما هو إلا ذريعة فالسلطان أمر الباي عقب الحادث بضبط الحدود.

أن تونس تابعة للآستانة منذ افتتحها خير الدين ثم قلع علي وسان باشا.

جميع الولاة الذين تعاقبوا على الإيالة كانت تأتيهم فرمانات التولية من دار الخلافة.

تدخل الباب العالي في أ مشكل داخلي أو خارجي للإيالة.

الخطب في مساجد تونس إنما تكون للخليفة العثماني.

ضرب النقود باسم الخليفة أيضاً.

في وقت الحرب ترسل تونس الإعانة للأسطول العثماني.

حضور الوفود الرسمية من الولاية للاستانة لتقديم فروض الطاعة والولاء لأعتاب السلطنة. طلب آخر البايات زيادة التفضل والحماية من الخليفة، وتم ذلك بفرمان 1871م. استعانة المشير الثالث محمد الصادق باي بالباب العالي لتفادي الاحتلال الفرنسي. كثير من المعاهدات بين الدولتين "العثمانية وفرنسا" ذكر فيها من ألقاب السلطان العثماني "سلطان تونس" ومنها معاهدة 1668م. سريان المعاهدات بين الدولتين في تونس. الأوامر الصادرة عن السلطنة تنفذ في تونس، ومنها أمر 25 جويلية 1831م القاضي بتنظيم الجيش التونسي على منوال الجيش العثماني. أثناء طلب تونس الاقتراض من دولة فرنسا بغير رضى الباب العالي أعلن وزير خارجية فرنسا دو لويس بضرورة رضا الباب العالي ليتم القرض. وكان احتجاج الدولة العثمانية بعد اعتداء فرنسا على تونس احتجاجا قويا، لأنها أعجز من أن تفعل، خاصة وأن إنجلترا تعتدي على مصر في نفس الفترة وثبتت حكمها في قبرص، ولكن وبينما اعترفت إنجلترا باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على مصر وقبرص، لم تعترف فرنسا للسلطان العثماني بأي سلطة على تونس.⁽⁹²⁾ المنشور الفرنسي:

أما فرنسا فقد ردّت على المذكرة العثمانية بمنشور مؤرخ في 09 ماي 1881م باسم وزير خارجيتها "بارتلمي سانت هيلير" أرسله إلى سفراء فرنسا في الدول الأوروبية، موضحا

دواعي الحملة الفرنسية على تونس، وأن فرنسا تعتبر تونس كيانا مستقلا ولا يتبع الدولة العثمانية. ومن الإعتبارات التي ساققتها للدلالة على استقلال تونس:

أن علاقة تونس بالدولة العثمانية مجرد علاقة دينية.

إن إمارة تونس عقدت عدة معاهدات مع دول أوروبية دون وساطة الباب العالي أو تصديقه عليها، ومنها معاهدة 1830 مع فرنسا و20 معاهدة مع إنجلترا.

خوض تونس عدة حروب دون تدخل تركيا، مثل ما وقع سنة 1833م في حرب تونس مع مملكة سردينيا، التي كانت في وفاق مع الدولة العثمانية، ولم تتأثر علاقات سردينيا مع الآستانة بسبب هذه الحرب.

إن فرنسا استقبلت الباي أحمد سنة 1847م وحفي باستقبال الملوك، وتبادل الأوسمة مع الملك الفرنسي، وكان ذلك بغير وساطة سفير الدولة العثمانية.

إن دستور تونس "عهد الأمان" الصادر سنة 1861م لا يوجد في مواده "114 مادة" ما يدل على تبعية تونس للدولة العثمانية.

قرّر مؤتمر إكس لاشايل 1819م إجبار تونس على منع القرصنة دون توسط الباب العالي.⁽⁹³⁾

الخاتمة

تراوحت العلاقات التونسية العثمانية بين الولاء والاستقلال الداخلي، ولكل علاقة مظاهرها الجليّة التي تظهرها.

ارتبطت العلاقة بين الطرفين بحالة كل منهما، فأتثناء قوة الدولة العثمانية، أو حين تعرض تونس لضغوط خارجية أو أزمات داخلية كانت تظهر علاقة التبعية والولاء، أو في الأحوال العادية فإن ديدن ولاية تونس هو التطلع نحو الحكم الذاتي.

تأكيد الدولة العثمانية المستمر على تبعية تونس لها، وفي المقابل لم يصرح حكام الولاية التونسية باستقلالهم عن الآستانة.

أفرغت فرنسا الجهد في إبعاد تونس عن الدولة العثمانية، وأدت ضغوطها المستمرة، وشرائها لدمم رجال البلاط الحسيني، وتغلغلها في جهاز الحكم، إلى تمرد الحكام وميلهم للانفصال، بتشجيع من ساسة فرنسا.

أن ضعف الدولة العثمانية وحروبها وأزماتها جعلها تهمل شؤون إيالاتها، ومن ضمنها تونس، فأدّى هذا دوره إلى ظهور اتجاهات انفصالية في تونس.

أن الحكام الذين تعاقبوا على تونس، استغلوا بعدها عن مركز الدولة العثمانية، وطبيعة نظام تسيير الولايات العثمانية الذي يعطي للوالي سلطات واسعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، لتحقيق أهدافهم الانفصالية .

على الرغم من المحاولات الانفصالية فإن حكام تونس حافظوا على علاقتهم بالدولة العثمانية حتى وإن كانت اسمية.

من بين العوامل التي جعلت تونس لا تقطع جبل الوداد مع الباب العالي، الخوف من الأطماع الأوروبية، وتأثير بعض رجال السياسة في تونس، لعل أبرزهم خير الدين باشا المعروف بموقفه المتشدد حيال إبقاء متانة الروابط مع دولة الخلافة.

هوامش البحث:

- 1 السنجق هو الولاية العثمانية ذات الطابع العسكري.
- 2 الداوي: لقب الأمير الذي يكون على رأس 100 من الانكشارية. أنظر: محمد بن الخوجة: صفحات من تاريخ تونس، تق وتح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986. ص57.
- 3 ثورة 1591م: هذه الثورة قام بها جنود الانكشارية، إذ قاموا بالقضاء على الضباط الكبار أعضاء الديوان ونصبوا بدلهم قاداتهم "الدايات". محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993. ص71.
- 4 المحلّة "العسكر المتحرك": فرقة عسكرية متنقلة مكلفة بجمع الضرائب وفرض الطاعة في دواخل الإيالة، وهذه "الحلّة" أصيلة في تونس حيث كانت إبان العهد الحفصي (1228-1574م). روبر مانتزان: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993. ج1، ص ص 533، 627.
- 5 يذهب روبر مانتزان إلى أن عثمان داي (1592-1610م) هو من أسس "الحلّة"، والصحيح ما أوردناه عن محمد بن الخوجة. أنظر: روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 627.
- 6 محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص 57. روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 533.
- 7 مراد الثالث بوبالة: سيرة هذا الباي غير محمودّة بين التونسيين بسبب جوره، فقد كان سفاكا للدماء، كان له سيف اسمه "البالة"، لا يريحه يوما من إراقة الدم، فإذا مرّ عليه زمن ولم يقتل أحدا، قال إن البالة جاعت، فدعي باسم "مراد بوبالة".

- 8 محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص ص 50-55. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق. ص ص 77-80.
- 9 محمد الهادي الشريف: المرجع السابق. ص 81 وما تلاها.
- 10 محمد الهادي الشريف: المرجع السابق. ص ص 88-99. علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري، سراس للنشر، دط، تونس، 1986. ص 9.
- 11 محمد الهادي الشريف: المرجع السابق. ص 82.
- 12 تعيين البايات: في العهد الحسيني كان التقليد السائد أن كبير الأسرة هو من يرث حكم تونس.
- 13 أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، مج2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999. ج3، ص 156.
- 14 خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، ج3 "الحركة الوطنية ودولة الاستقلال"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005. ص ص 150-151.
- 15 سمير أبو حمدان: خير الدين التونسي-أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993م. ص ص 49، 98. الشيباني بنبغيث: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، منشورات "مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات" و"كلية الآداب والعلوم الانسانية-جامعة صفاقس"، تونس، 1995. ص 199.
- 16 عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحي: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دط، دار المعارف، الاسكندرية، 1969. ص 44. أحمد امين: زعماء الاصلاح في العصر الحديث، دط، دار الكتاب العربي، بيروت، دت. ص ص 170-171.
- 17 محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص ص 140-141.

- 18 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج4، ص 96 وما تلاها. محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص 140.
- 19 إبراهيم بك حلیم: تاريخ الدولة العثمانية العلية "التحفة الحليمية"، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988. ص 242.
- 20 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج4، ص 236.
- 21 إبراهيم بك حلیم: المصدر السابق. ص ص 231-232، 242، 244.
- 22 إبراهيم بك حلیم: المصدر السابق. ص 241. روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 551.
- 23 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 630. خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق. ص 149.
- 24 أنظر مثلاً: الضياف مج2، ج4، ص ص 163، 189. وروبير مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 546. وأيضاً: إبراهيم بك حلیم: المصدر السابق. ص 241.
- 25 إبراهيم بك حلیم: المصدر السابق. ص 241. روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 551. عبد العزيز محمد الشناوي وجمال يحيى: المرجع السابق. ص ص 17، 18.
- 26 إبراهيم بك حلیم: المصدر السابق. ص ص 229-230. نينل الكسندروفنا دولينا: الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999. ص 149. سمير أبو حمدان: المرجع السابق. ص 20. الصادق زمري: أعلام تونسويون، تق وتغ: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986. ص 100.
- 27 محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص 140.
- 28 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج3، ص 33.

- 29 غومة المحمودي 1795-1858م: الشيخ غومة بن خليفة المحمودي شيخ قبائل المحاميد وزعيم المنطقة الغربية في ليبيا 1831-1858م، ثار ضد الدولة العثمانية منذ 1835 إلى مقتله 1858م، ويعتبر أحد الأبطال والفرسان والشعراء المميزين والمشاهير في الذاكرة الشعبية الليبية.
- 30 ليون روش 1809-1900: ولد في مدينة غرونوبل الفرنسية، غادر فرنسا سنة 1832 للانضمام إلى والده الذي حصل على مزرعة في الجزائر، ومكث بين المسلمين طيلة 32 سنة، ثم عمل سفيرا وممثلا للحكومة الفرنسية في اليابان 1864-1868م، وكان لها الرجل ماض غريب في البلاد العربية لخصه في كتابه "اثنين وثلاثين سنة في وسط الإسلام"، فقد تظاهر بالإسلام وسمى نفسه "الحاج عمر"، وصاحب الأمير عبد القادر ردحا من الزمن، وكان من أسباب سقوط مقاومته.
- 31 الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص 63.
- 32 محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص 275.
- 33 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج4، ص ص 37، 58.
- 34 سمير أبو حمدان: المرجع السابق. ص 20.
- 35 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج4، ص 156.
- 36 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص ص 552-553.
- 37 القرم: شبه جزيرة تقع شال البحر الأسود، تنازعت عليها الدولة العثمانية وروسيا، فكانت حروب القرم.
- 38 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج4، ص 157. خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق. صص 154-155. سمير أبو حمدان: المرجع السابق. ص 31.
- 39 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2 ج3 ص ص 135، 158.

40 واقعة نافرين (1827/10/20م): لما ثار الإغريق ضد الدولة العثمانية طالبين استقلالهم عنها، انضمت إنجلترا وفرنسا وروسيا ليونان وأشهروا الحرب على الدولة العثمانية، فاعتصدت هذه الأخيرة بقوات ولاياتها فكان أسطولها معززا بسفن من مصر والجزائر، وكذلك تونس التي بعثت بأسطول جهّزه حسين باي، والتقت الأساطيل الأوروبية بالأسطول العثماني في خليج نافرين باليونان، فكانت الدائرة على المراكب الإسلامية وأحرق معظمها.

41 روبر مانتران: المرجع السابق. ج1، ص 552.

42 البلقان: عبارة عن شبه جزيرة تقع جنوب شرق أوروبا، إسم المنطقة مستمد من سلسلة جبال البلقان، الذي يمتد من بلجيكا وصولا إلى صربيا، وتعتبر منطقة البلقان من المناطق التاريخية والجغرافية المهمة في أوروبا، تناوبت عليها إمبراطوريات كبيرة مثل البزنطية والعثمانية، واشتهرت بالقلل والاضطرابات، حتى أصبح مصطلح البلقنة مرادف للاضطراب والقلل والفتن.

43 الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص 201.

44 نفس المرجع. ص 200.

45 إبراهيم بك حليم: المصدر السابق. ص 241.

46 الشيخ إبراهيم الرياحي 1765-1851م: إبراهيم بن عبد القادر بن إبراهيم الطرابلسي المحمودي بن صالح بن علي بن سالم بن أبي القاسم الرياحي التونسي، ولد بتستور بتونس، أخذ العلم والمعرفة عن جماعة علماء وفقهاء تونس منهم: حمزة الجباص، وصالح الكواش، ومحمد الفاسي، وعمر بن قاسم ... انخرط ضمن الطريقة التجانية وكان أحد أكبر مقدميها وناشريها بتونس.

47 الصادق زمري: المرجع السابق. ص 54.

48 الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص 199.

49 الصادق زمري: المرجع السابق. ص 100-101.

50 سمير أبو حمدان: المرجع السابق. ص 20. الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص 200.

- 51 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج2، ص ص 49، 51. خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق. ص 22.
- 52 خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق. ص 177. الشيباني بنبليث: المرجع السابق. ص 201.
- 53 سمير أبو حمدان: المرجع السابق. ص 115. أعلام ص 102.
- 54 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 630.
- 55 نفسه.
- 56 الامبراطورية العثمانية ... ص 146. علي المحجوي: المرجع السابق. ص 8.
- 57 الذي ساعد البايات على الاستيلاء على الحكم، سيطرهم على الأجزاء الداخلية للبلاد، وعلى جزء هام من إيرادات الإيالة.
- 58 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 628.
- 59 نفس المرجع. ص 630.
- 60 محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص 140.
- 61 نابيون بونايرت 1769-1821م: قائد عسكري، ثم حاكم فرنسا وملك إيطاليا، ثم إمبراطور فرنسا، حكم فرنسا في أواخر القرن 18م بصفته قنصلاً عاماً، ثم بصفته إمبراطوراً في العقد الأول من القرن 19م، حيث كان لأعماله وتنظيماته تأثيراً كبيراً على السياسة الأوروبية.
- 62 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج1، ص 630-632. أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2 ج3 ص 27.
- 63 عبد العزيز محمد الشناوي وجمال يحي: المرجع السابق. ص ص 19، 43.

- 64 إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر: تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2 "قارة إفريقية"، دط، دار المريخ للنشر، الرياض، 1992. ص94. محمد بن الخوجة: المصدر السابق. ص140. الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص47.
- 65 روبر مانتران: المرجع السابق. ج1، ص ص 613-615، 625، 628-629.
- 66 محمد المهادي الشريف: المرجع السابق. ص ص 78، 83، 88، 91 وغيرها
- 67 الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص 199.
- 68 روبر مانتران: المرجع السابق. ج1، ص 630.
- 69 نينل الكسندروفنا دولينا: المرجع السابق. ص 146.
- 70 عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، ط1، الدار التونسية للنشر، 1972. ص ص42.
- 71 مصطفى كامل: المسألة الشرقية، ط2، مطبعة اللواء، مصر، 1909. ج2، ص 41.
- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981. ص ص 559-562. عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحي: المرجع السابق. ص 44.
- 72 خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق. ص 22.
- 73 نينل الكسندروفنا دولينا: المرجع السابق. ص ص 145-146.
- 74 المرجع نفسه. ص ص 145-146، 148، 150-151.
- 75 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج2، ج4، ص ص 202، 215.
- 76 شارل فيرو الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، تر وتح: محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994. ص367.

- 77 محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 91.
- 78 القولوغلية أو الكراغلة: المولودين من أب تركي وأم تونسية.
- 79 روبر مانتزان: المرجع السابق. ج 1، ص ص 539-540.
- 80 أحمد امين: المرجع السابق. ص 157.
- 81 نينل الكسندروفنا دولينا: المرجع السابق. ص 147.
- 82 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج 2 ج 3 ص ص 27، 205.
- 83 نينل الكسندروفنا دولينا: المرجع السابق. ص 147. أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج 2، ج 4، ص 17.
- 84 أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق. مج 2 ج 4 ص 54.
- 85 عبد الجليل التميمي: المرجع السابق. ص 50.
- 86 الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص 214.
- 87 سمير أبو حمدان: المرجع السابق. ص 21.
- 88 خير الدين باشا التونسي: (1820 - 1889) مفكر وسياسي تونسي، وأحد رموز الإصلاح السياسي في تونس، بل وفي الدولة العثمانية، تولى رئاسة الوزراء بتونس سنوات وعرف بانفتاحه وميله إلى التجديد، ثم غادرها إلى اسطنبول ليشغل منصب الصدر الأعظم، لخص تجربته الفكرية والسياسية في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك".
- 89 الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق. ص ص 65-66، 201.
- 90 مصطفى كامل: المصدر السابق. ج 2 ص ص 38-39، 41. سمير أبو حمدان: المرجع السابق، ص 49.

- 91 فرمان الهمايوني 1871م بتولية الباي محمد الصادق: هذا فرمان لم تعترف به فرنسا واعتبرته باطلا. ابراهيم بك حليم: المرجع السابق ص 239.
- 92 محمد فريد بك: المرجع السابق. ص ص 559-565. إبراهيم بك حليم: المصدر السابق. ص ص 227-232، 240-242. إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاکر: المرجع السابق، ص 97.
- 93 مصطفى كامل: المصدر السابق. ج2، ص ص 39-40. إبراهيم بك حليم: المصدر السابق. ص ص 236-240 إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاکر: المرجع السابق، ص 97.